مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 09 يناير 2024

هآرتس: بلينكن يأتي إلى الشرق الأوسط لتنظيف الفوضى التي أحدثتها إسرائيل للولايات المتحدة

(إقليمي ودولي . هآرتس)

نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية تحليلًا للكاتب تسفي بارئيل يستعرض ما يطمح إلى تحقيقه وزير الخارجية الأمريكية من زيارته للشرق الأوسط.

يستهل الكاتب تحليله بنصيحة الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، رئيس مركز أبحاث الخليج، التي أوردها في مقال نُشر على موقع الشرق الأوسط السعودي، والتي قال فيها إن الولايات المتحدة «يجب أن تتعامل مع المرض وليس مع العرض كما تفعل الآن. ومرض المنطقة هو الفشل في حل القضية الفلسطينية من خلال حل عادل يقوم على السلام الشامل. وقد اقترحت مبادرة السلام العربية هذا الحل».

ووفقًا للصحيفة العبرية، وفي زيارته الرابعة للشرق الأوسط منذ بدء الحرب، ترسل الولايات المتحدة بلينكن في أصعب مهمة له حتى الآن - لإنقاذ صورة النصر من الدمار الذي أحدثته إسرائيل في غزة. لكن الولايات المتحدة وإسرائيل ليستا متفقتين حول ما يبدو عليه ذلك.

ويشير الكاتب إلى أن العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية قوضت المصالح والمصداقية الأمريكية في المنطقة.

ويهدف بلينكن إلى طمأنة الحلفاء العرب مثل مصر والأردن والمملكة العربية السعودية بأن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بحل الدولتين وتعارض المزيد من التوسع الاستيطاني.

تهدف الزيارة إلى تنظيف المشاكل التي تؤرق الساسة الأمريكيين بسبب تصرفات إسرائيل، والتي أدت إلى توتر العلاقات مع الشركاء الإقليميين وجعلت المشاركة أكثر صعوبة.

ذا ناشيونال: الرئيس الفلسطيني محمود عباس في القاهرة لإجراء محادثات مع السيسي حول غزة

(إقليمي ودولي . ذا ناشيونال)

اهتم موقع ذا ناشيونال في تقرير أعده حمزة هنداوي بزيارة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للقاهرة لإجراء محادثات مع الرئيس المصري حول غزة.

وقال الكاتب إن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أجرى محادثات مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يوم الاثنين بينما قام دبلوماسيون كبار من الولايات المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي بجولة في المنطقة لإجراء مناقشات تهدف إلى منع انتشار الحرب في غزة.

وصل عباس إلى القاهرة ليلة الأحد.

ولم يذكر بيان مقتضب للرئاسة المصرية سوى القليل عن محتوى المحادثات الأخيرة بين السيسي ورئيس السلطة الفلسطينية التي تحكم الضفة الغربية المحتلة.

ونقلت عن عباس قوله إن «الحل الوحيد» لتصعيد الأعمال العدائية في المنطقة هو «إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية».

وقال البيان إن عباس أبلغ نظيره المصري أن السلطة الفلسطينية تعارض أي خطط لطرد الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة أو الضفة الغربية أو القدس الشرقية بالقوة.

أعلنت القاهرة وعمان في الأسابيع الأخيرة رفضهما الشديد لاقتراحات السياسيين الإسرائيليين اليمينيين بضرورة إجبار الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة على الانتقال وإعادة التوطين في الأردن ومصر.

وعقد الاجتماع بينما كان الوسطاء يحاولون وضع مخطط لمستقبل غزة بمجرد انتهاء الحرب في غزة.

تتوسط مصر وقطر والولايات المتحدة بين إسرائيل وحماس. وأسفرت وساطتهم عن هدنة مؤقتة استمرت أسبوعًا وانتهت في 1 ديسمبر بعد أن أكملت الأطراف المتحاربة تبادل الأسرى.

وتعمل الدول الثلاث منذ ذلك الحين من أجل اتفاق آخر لتبادل الأسرى، ووقف دائم لإطلاق النار وترتيبات للحكم والأمن في غزة بعد انتهاء الحرب.

وقالت مصادر مصرية مطلعة على المفاوضات إن السلطة الفلسطينية أبلغت الوسطاء مرارًا أنها الممثل الشرعي للفلسطينيين ويجب أن تُكلف بمسؤولية إدارة غزة بعد وقف الأعمال العدائية.

كما تسعى السلطة الفلسطينية إلى السيطرة على الأموال التي خصصها المانحون لإعادة إعمار القطاع.

يورونيوز: إعادة انتخاب السيسي هي إعادة لمحاولته الأولى للسلطة

(إقليمي ودولي . يورونيوز)

استعرض الكاتب ناثانيال جرينبيرج في مقال نشره موقع يورونيوز دلالات فوز الرئيس عبدالفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية.

يقول الكاتب في مستهل مقاله إن الانتخابات الرئاسية في مصر لم تأت بجديد، إذ وصل الرئيس الحالي ووزير الدفاع الأسبق عبد الفتاح السيسي إلى السلطة بنسبة 89.6% من الأصوات.

وفي حين ترشح السيسي وفقًا لمجموعة من الوعود، بما في ذلك خطط لإخراج مصر من أزمتها الاقتصادية المستمرة، لعبت الجغرافيا السياسية للحرب في أوكرانيا وفلسطين دورًا في الانتخابات بطرق لم تكن مفاجئة أيضًا.

ركوب موجة التهجير

قبل اجتماع 18 أكتوبر مع الرئيس الأمريكي جو بايدن، أعلن السيسي: «ما يحدث الآن في غزة هو محاولة لإجبار السكان المدنيين على الهجرة إلى مصر، وهو ما لا ينبغي قبوله».

ويلفت الكاتب إلى أن الغموض يحيط بأصول هذا الادعاء، الذي بدا بديهيًا تقريبًا في النزوح التعسفي جنوب القطاع المحاصر.

لكن في 23 أكتوبر، قدمت شبكة أر تي، عملاق الأخبار التابع للدولة الروسية، مصدرًا موثوقًا لهذه الشائعات. وكان مركز أبحاث يميني له علاقات بوزارة المخابرات الإسرائيلية قد نشر تقريرًا يلمح إلى المؤامرة التي بدأت تتحقق الآن على الأرض. .

بطريقة دعائية نموذجية، جرى تكرار قصة أر تي عبر العشرات من المواقع التابعة داخل مجال الإعلام الروسي العربي بالإضافة إلى شبكات الأقمار الصناعية العربية الرئيسة الأخرى.

وأشار الكاتب إلى أن عدم نسب أي من المصادر للنتائج التي توصلوا إليها إلى قصة أر تي الأصلية أضفى مصداقية على ظهور توافق في الآراء.

كما أن التبرير الظاهري للمعلومات، الذي نشرته أيضًا بعد أسبوع واحد من المنفذ الإسرائيلي لوكال كول الذي كشف عن وثيقة منفصلة مسربة، على ما يبدو من وزارة المخابرات الإسرائيلية، زاد من تفاقم حقائق حملة السيسي القوية.

اكتسب تقرير الصحيفة الإسرائيلية والورقة المسربة زخمًا في وسائل الإعلام الغربية.

الترويج لمكائد تآمرية

لكن في الواقع، وحسب ما يتابع الكاتب، وبعد أيام فقط من الهجمات في إسرائيل، بدأت الدعاية المتحالفة مع روسيا في مصر في تضخيم الرواية القائلة بأن اتفاقًا سريًا بين الإخوان المسلمين وإسرائيل والولايات المتحدة وعد بنقل سكان غزة إلى شبه جزيرة سيناء.

لم يكن مفاجئًا لأن الثلاثي شغل منذ فترة طويلة دورًا مركزيًا في الفولكلور المصري المعاصر.

عبر منصات إعلامية جديدة مثل إكس وتليجرام ويوتيوب، نسجت محاور غامضة ولكنها فيروسية مثل «قناة مصر»، التي يديرها رئيس سابق لوسائل الإعلام المصرية الحكومية، سيناريوهات مفصلة حول «مؤامرة سيناء»، والتي أضافوا لها الآن أيضًا حكومة أوكرانيا.

وأضاف الكاتب أن المكائد التآمرية دفعت المتظاهرين المؤيدين للسيسي إلى النزول إلى الشوارع وزادت من تأجيج الصراعات التي تبدو عرضية مثل الصراع المستمر على السلطة في ليبيا، حيث يسعى الكرملين بنشاط للإطاحة بحكومة طرابلس وتمكين مرشحهم المفضل سيف القذافي.

وفي نهاية المطاف، فإن احتضان النقاد المصريين لمصالح الدولة الروسية هو مجرد واحدة من الخصوصيات المحيطة بالولاية الجديدة للسيسي.

ويأمل الكاتب أن تأتي مصالح الدولة المصرية يومًا ما أولًا قبل مصالح روسيا أو أي قوة أجنبية أخرى.

ومع ذلك، يبدو أن الاحتمال في الوقت الحالي غير مرجح، إذ يميل التاريخ في كثير من الأحيان في مصر إلى تكرار نفسه، وإن كان في كثير من الأحيان في شكل مهزلة.

كارنيجي أوروبا: التأثير الجيوسياسي للإخفاقات الاقتصادية الهيكلية في مصر وتونس ولبنان

(إقليمي ودولي . كارنيغي)

ناقشت ورقة بحثية نشرها مركز كارنيجي أوروبا أعدّها كل من نورعرفة وحمزة المؤدب التأثير الجيوسياسي للإخفاقات الاقتصادية الهيكلية في مصر وتونس ولبنان.

وتخلص الورقة البحثية إلى أن حكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه آفاقًا صعبة لتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل. وتزداد المخاطر للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تعاني من عقد ضائع بسبب الركود الاقتصادي والاعتماد الكبير على واردات الطاقة والغذاء.

وينطبق هذا بشكل خاص على مصر وتونس ولبنان، وهي البلدان التي تعاني من ضائقة الديون. ورغم أن مصر وتونس ربما تفلتان من العجز عن سداد الديون المزعزع للاستقرار السياسي، فإنهما لا تزالان تفتقران إلى أي رؤية ذات مصداقية للتنمية الطويلة الأجل والتحولات الاقتصادية القادرة على التغلب على نقاط الضعف البنيوية التي تعيب اقتصادهما.

تحديات صعبة

وتتوقع الورقة البحثية أن تواجه هذه البلدان في السنوات المقبلة تحديًا حاسمًا في محاولة تحقيق التنمية الشاملة. ولن تكون الإجابة على هذا التحدي سهلة؛ فهو يعني ضمنًا إعادة هيكلة سياساتها بالقوة والحد من تأثير مجموعات المصالح القوية – الجيش في مصر، والنخب الاقتصادية الريعية في تونس، والنخب السياسية والمالية في لبنان.

وحتى الآن، تحاول هذه النخب صرف الضغوط الاجتماعية والاقتصادية من خلال اللجوء إلى الاستراتيجيات الشعبوية والسلطوية في حالة تونس ومصر، أو من خلال الحفاظ على الجمود السياسي الضار في لبنان.

وقد فشلت هذه الاستراتيجيات في معالجة الأسباب البنيوية الكامنة وراء أزمات الغذاء والطاقة والديون في كل من البلدان الثلاثة.

ولم تتمكن حكومات البلدان الثلاثة، بسبب توجهاتها القصيرة الأمد، وصندوق النقد الدولي، بنهجه غير السياسي الذي لا يعطي الأولوية للأسباب الجذرية التي تعيق التنمية الاقتصادية، من تنفيذ التغيير البنيوي.

معالجة أزمة الغذاء

تتطلب معالجة أزمة الغذاء إعادة النظر في النظم الغذائية السائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعمل على إيجاد أنظمة أكثر إنصافاً واستدامة. وينطوي ذلك على ربط الأمن الغذائي بالعدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وتتطلب مثل هذه الخطوة، أولًا وقبل كل شيء، إعادة النظر في النمط السائد لإنتاج الغذاء على نطاق واسع من خلال إعادة تقييم زراعة الكفاف والإنتاج الزراعي على نطاق صغير للاستهلاك المحلي. وسوف يسير هذا جنباً إلى جنب مع دعم صغار المزارعين، ومنحهم المزيد من القدرة والسيطرة على الموارد، ومعالجة القضايا الجوهرية المتمثلة في عدم المساواة، والقدرة على الوصول، والتهميش، والأنماط غير المتكافئة لملكية الأراضي التي تعرضوا لها.

وستكون هذه العملية مهمة لضمان تنوع الإمدادات الغذائية والحد من التعرض للصدمات الخارجية، مثل تقلبات الأسعار واضطرابات سلسلة التوريد. كما أنه سيوفر المزيد من الأمن الغذائي للمجتمعات الريفية ويحسن الظروف المعيشية لها، مع المساهمة في الاستدامة البيئية.

وفي الواقع، من المعروف أن صغار المزارعين يستخدمون ممارسات زراعية أكثر استدامة من الممارسات الزراعية الكبيرة. وتعتبر التقنيات المستدامة مهمة لتعزيز التنوع البيولوجي وتقليل الآثار الضارة للزراعة واسعة النطاق والزراعة الأحادية على البيئة.

التخفيف من صدمات الطاقة

وبالمثل، وللتخفيف من تأثير صدمات أسعار الطاقة على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحسين أمن الطاقة، تحتاج البلدان إلى تنفيذ إصلاحات الدعم مع تسريع التحول إلى الطاقة المتجددة في الوقت نفسه.

وقد يؤدي عدم اليقين في سوق الطاقة إلى تحفيز وتسريع اعتماد حلول منخفضة الكربون. ومع ذلك، فإن التحول إلى مستقبل منخفض الكربون يعتمد بشكل كبير على قدرة الدولة على تمويل العجز الحالي في الطاقة بالإضافة إلى المشاريع التي تسهل تحول الطاقة.

ورغم أن هذا التحدي واضح بشكل خاص في مصر وتونس ولبنان، نظرًا للقيود المالية التي تواجهها والأعباء التي تواجهها بسبب ديونها الحالية، فإن الحكومات يمكنها، بل ينبغي لها، أن تخلق حيزًا ماليًا أكبر من خلال تنفيذ الإصلاحات الضريبية التي توسع القاعدة الضريبية، وتزيل الثغرات وتعزيز الامتثال الضريبي لجميع فئات دافعي الضرائب.

وسوف يشمل هذا الإصلاح تقديم تدابير ضريبية مباشرة وموجهة بشكل جيد وتصاعدية، في حين إعادة تقييم سياسات الإعفاء التي يستفيد منها في الغالب الأفراد الأثرياء والمنظمات.

علاج أزمة الديون

ووفقًا للورقة البحثية، ولمعالجة أزمة الديون والهروب من المشاكل المالية المتكررة التي تواجهها، تحتاج البلدان الثلاثة أيضًا إلى إعادة النظر في نموذج التنمية الاقتصادية الذي ساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد جرى تحديد ذلك إلى حد كبير من خلال المحسوبية ورأسمالية المحسوبية، وعدم كفاية الاستثمار في القطاعات

الإنتاجية، والنمو غير المتناسب في صناعات الخدمات، وهيمنة استثمارات المضاربة، وخاصة في قطاع العقارات.

والواقع أن مصر وتونس ولبنان تواجه تحديًا حاسمًا يتمثل في فشلهم في معالجة: عدم استدامة أنظمتهم الاقتصادية، والتسويات السياسية، والهياكل الحالية لعلاقات القوة. وتعمل عسكرة الاقتصاد المصري على خنق القطاع الخاص وتقويض آفاق التنمية للطبقات المتوسطة المتقلصة.

وفي تونس، سوف يشمل الإصلاح التفاوض على علاقات الدولة مع ممثلي رأس المال والعمل للتوصل إلى اتفاق يمكن أن يحفز الديناميكية السياسية من خلال تفكيك الاقتصاد القائم على الريع وخلق فرص العمل للحفاظ على القوة الشرائية للتونسيين. وفي لبنان، أدت حرب الاستنزاف بين النخب وعدم رغبتها في إجراء تغييرات هيكلية إلى انهيار البلاد، ومن بين نتائجها المحتملة أنها قد تسهل نشوب صراع أهلي أكبر.

وتقول الدراسة إن الترتيبات السياسية الحالية في البلدان الثلاثة غير مستقرة وهشة بشكل خاص نظرًا للشعور السائد باليأس وخيبة الأمل بين المواطنين. فالأحزاب السياسية ضعيفة، والمساحات المدنية تتقلص، واتسعت فجوة التفاوت بين الريف والحضر، وأصبح العقد الاجتماعي القديم المتجذر في تبادل المنافع المادية في مقابل الولاء السياسي غير قابل للاستدامة.

ومع ارتفاع مستويات القمع والمراقبة وتفاقم المعاناة الاجتماعية والاقتصادية، يتراكم الغضب ويتلاشى الأمل. ويلوح احتمال اندلاع احتجاجات جديدة في الأفق أكثر من أي وقت مضى. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن تشرع هذه البلدان في السير على طريق نحو الاتفاق على تسويات سياسية جديدة، استنادًا إلى عقود اجتماعية جديدة وآليات حكم جديدة ترتكز على سيادة القانون والتنمية السياسية والاقتصادية الشاملة.

ورغم ضرورة اتخاذ القرار بشأن التغييرات البنيوية الرئيسة واعتمادها على المستوى المحلي، فإن المؤسسات المالية الدولية من الممكن أن تلعب دورًا مهمًا في تشجيع ومساعدة البلدان على التكيف مع التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، وتغير المناخ، وتحول الطاقة.

ومع ذلك، ينبغي لهذه المؤسسات أن تكيف مناهجها مع الحقائق المعقدة والمحددة التي يواجهها كل بلد من هذه البلدان مع مراعاة السياق السياسي في هذه البلدان والعمل على إعطاء الأولوية للأسباب الجذرية التي تعيق التنمية. وعلى سبيل المثال، ينبغي لصندوق النقد الدولي أن يعيد التفكير بجدية في تصميم وإدارة برامجه وشروطه وتكييفها مع الأنواع الجديدة من تحديات التنمية، مثل تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، وتحول الطاقة، والتحول الرقمي. وينبغي لبرامجها أيضًا أن تكون مقبولة اجتماعيًا وأن تستند إلى حوارات اجتماعية واقتصادية شاملة لضمان قدرة البلدان على تحقيق التحول الطويل الأجل والتنمية الشاملة.

ريسبونسبل ستيت كرافت: البحرين هي الدولة العربية الوحيدة التي انضمت إلى فرقة عمل البحر الأحمر الأمريكية

(أمني وعسكري . ريسبونسبل ستيت كرافت)

نشر موقع مجلة «ريسبونسبل ستيت كرافت» التابعة لمعهد كوينسي لفن الحكم الرشيد مقالًا كتبه جيورجيو

كافييرو يستعرض فيه ما وراء مشاركة البحرين وإحجام الدول العربية الأخرى في فرقة العمل التي تقودها واشنطن للرد على هجمات الحوثيين.

يلفت الكاتب في مستهل مقاله إلى أن الولايات المتحدة أعلنت في الشهر الماضي عن عملية حارس الازدهار، وهي تحالف بحري يهدف إلى ردع هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وخليج عدن. وكانت البحرين الدولة العربية الوحيدة التي انضمت للتحالف الدولي فيما أحجمت الدول العربية الأخرى.

لدى عديد من الدول مخاوف مشروعة بشأن التوسع الإقليمي لحرب غزة. ويقول الحوثيون إنهم يستهدفون السفن التجارية المملوكة لإسرائيل أو المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية بضربات صاروخية وطائرات مسيرة، وقد اختطفوا بالفعل سفينة. وتعهدوا بمواصلة هذه الهجمات حتى توافق إسرائيل على وقف إطلاق النار.

وكانت الولايات المتحدة تحبط معظم هذه الهجمات بدفاعاتها الصاروخية البحرية.

هناك الكثير على المحك اقتصاديًا مع الأزمة الأمنية في البحر الأحمر. ويفصل بين شبه الجزيرة العربية والقرن الأفريقي مضيق باب المندب الذي يربط المحيط الهندي وخليج عدن بالبحر الأحمر. ويمر ما يقرب من 30 في المائة من جميع الحاويات العالمية عبر باب المندب وقناة السويس، وكذلك حوالي 12 في المائة من جميع التجارة العالمية.

لكن منذ بدء هجمات الحوثيين في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن في أكتوبر، توقفت شركات الشحن الكبرى عن عبور قناة السويس وأعادت توجيه سفنها حول إفريقيا، مما يهدد برفع أسعار المستهلكين. ويمكن لهذا الاضطراب في تجارة البحر الأحمر أن يضر بشكل خطير بالاقتصادات في جميع أنحاء أوروبا، التي كانت تتقلص بالفعل قبل هذه الأزمة.

ما وراء إحجام الدول العربية

ويقول الكاتب إن عدم انضمام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين كانتا الدولتين الرئيستين في التحالف العسكري العربي الذي بدأ قتال الحوثيين في عام 2015، إلى عملية حارس الازدهار أمر مهم للغاية.

ومن الجدير بالذكر أيضًا حقيقة أن مصر، وهي دولة عربية كبرى على ساحل البحر الأحمر بطول 930 ميلًا، رفضت الانضمام أيضًا.

وتجنبت معظم الدول العربية الانضمام رسميًا إلى العملية لعدة أسباب. أولًا، الشعوب العربية غاضبة للغاية من قصف إسرائيل العشوائي، والتجويع القسري، وتشريد ملايين الفلسطينيين في غزة، لدرجة أن الحكومات في المنطقة لا تريد أن يُنظر إليها على أنها متواطئة من خلال الوقوف علانية إلى جانب واشنطن، التي من الواضح أنها تمول وتُسلح إسرائيل.

ثانيًا، تريد الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي - وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - تجنب الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى استئناف هجمات الحوثيين على مرافقهم وبنيتهم التحتية المدنية أو زيادة زعزعة استقرار البحر الأحمر، حيث تطمح السعودية لتنفيذ عديد من المشاريع في إطار رؤية 2030.

ثالثًا، تخشى الرياض وأبو ظبي من أن الانضمام إلى هذه المبادرة الأمنية قد يزعج الانفراجة في العلاقات مع طهران التي ترعى حركة الحوثي.

ويوضح الكاتب أن البحرين، التي اعترفت بها إدارة جورج دبليو بوش كحليف رئيس من خارج الناتو في عام 2002، كان لها حسابات مختلفة. ومن العوامل المهمة التي يجب وضعها في الاعتبار أن البحرين تستضيف الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية. كما وقعت البحرين والولايات المتحدة اتفاقية التكامل والازدهار الأمني الشامل، وهي اتفاقية أمنية واقتصادية استراتيجية، في سبتمبر.

وقال ستيفن رايت، الأستاذ المشارك في العلاقات الدولية بجامعة حمد بن خليفة: «لطالما رأت البحرين تهديداً وجودياً من إيران يشكل موقفها الأمني، لذلك من خلال توفير موطن للأصول الأمريكية، تكتسب البحرين الحماية والأهمية وهي طبقة أخرى تتجاوز الحماية الأمنية التي تتلقاها من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة».

وأضاف: «يبدو أن أعضاء مجلس التعاون الخليجي الآخرين لديهم حسابات أكثر تعقيداً: فيما يخص السعودية والإمارات، فإن الجهود الحالية لتخفيف التوترات مع إيران تُفسر موقفهم».

وأشار جوزيف كيتشان، الزميل البارز في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في الرياض، إلى أن البحرين، التي لديها فرقاطة صاروخية موجهة واحدة وسفينتان صغيرتان للصواريخ الموجهة تسمى كورفيت، لم ترسل هذه الأصول للانضمام إلى فرقة العمل، على الأقل ليس بعد.

وقال إن «مساهمة المنامة قد تكون مماثلة لمساهمة أمستردام وكانبيرا، حيث أعلنت هولندا وأستراليا أنهما سترسلان أفراداً عسكريين، لكن لا توجد سفن. ومع ذلك، نظراً لأن البحرين هي مقر الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية، وكذلك موطن القوات البحرية المشتركة التي تنسق عمليات التحالف في المنطقة، فمن المنطقي أن تنضم البحرين إذا كانت ستقدم وتتلقى معلومات عن المناورات الفعلية».

وأشار إلى أن أعضاء آخرين في تحالف التعاون الخليجي سيتبادلون المعلومات مع فرقة العمل الجديدة، على الرغم من أنه من غير الواضح كيف سيحدث ذلك. وأضاف كيتشيان: «بقدر ما هو معروف، اختارت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتان كان بإمكانهما نشر سفن بحرية، البقاء خارج عملية حارس الازدهار لأنهما اختلفا مع أهدافها الضيقة».

رد فعل سلبي في البحرين

ولفت الكاتب إلى أن البحرين، ومع تطبيع علاقاتها مع إسرائيل في عام 2020، كانت في وضع حرج منذ 7 أكتوبر. عندما يتعلق الأمر بالعلاقات مع إسرائيل، هناك انقسام كبير بين القيادة البحرينية ومواطنيها. وقد تعمق هذا الانقسام وسط حرب غزة.

ومع ارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين في غزة، تواجه السلطات البحرينية مخاطر متزايدة لرد الفعل السلبي في الداخل نظراً لمدى عدم شعبية اتفاقيات إبراهام بين المواطنين البحرينيين عبر الطيف السياسي للبلاد وبين مجموعات المجتمع المدني المتنوعة. كما وثقت هيومن رايتس ووتش مؤخراً، استخدمت السلطات البحرينية تكتيكات قمعية لقمع المتظاهرين المتضامنين مع فلسطين في جميع أنحاء البلاد.

وقال رايت: «خلاصة القول هي أن الامتيازات الاقتصادية والدعم الأمريكي يفوقان اعتراضات الرأي العام من جماعاتها السياسية المحلية».

وأشار كورتني فرير، الزميل في جامعة إيموري، إلى أن مجلس النواب المنتخب في البحرين أصدر بيانًا في نوفمبر زعم فيه أن سفير البلاد قد غادر إسرائيل وأن العلاقات الاقتصادية بين الدولتين قد قطعت.

وقال فرير «وتأتي هذه اللهجة من برلمان موال بالأساس، مما يشير إلى أن مثل هذه المشاعر السلبية تجاه إسرائيل لا ترتبط فقط بأحزاب المعارضة، والتي بدورها قد تجعل من الصعب تجاهلها. والجدير بالذكر أن المواطنين انخرطوا في الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين، وبالتالي هناك غضب، لكن من غير المؤكد ما إذا كان هذا الغضب سيترجم إلى مخاطر سياسية على النظام».

قد تعرض علاقات البحرين الدبلوماسية مع إسرائيل والتحالف العسكري مع الولايات المتحدة المملكة الأرخبيلية لرد فعل سلبي من الجهات المتحالفة مع إيران في المنطقة. لكن إلغاء البحرين لاتفاقات أبراهام أو تغيير علاقتها مع واشنطن تغييرًا جذريًا أمر مستبعد للغاية. وفي نهاية المطاف، يبدو أن قيادة البحرين تقيم أن فوائد تطبيع العلاقات مع إسرائيل والدعم الأمريكي تتجاوز مخاطر رد الفعل السلبي.

وأضاف «في الأساس، تسعى البحرين إلى أن تكون ذات صلة بالولايات المتحدة من خلال دعم مبادرتها البحرية المضادة للحوثيين. وهذا يسمح لها بتعزيز علاقتها مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل أيضًا، بالنظر إلى أن هذا جزء من نهج لمواجهة الانتشار الجيوسياسي للحوثيين والإيرانيين».

أفريكا ريبورت: كويلي فرونتير ماركتس تقلل من تعرضها للديون السيادية المصرية بسبب ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد

(اقتصادي . أفريقيا ريبورت)

كشف تقرير نشرته مجلة أفريكا ريبورت عن تقليل شركة إدارة الأصول السويدية كويلي فرونتير ماركتس تعرضها للديون السيادية المصرية بسبب ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد.

ونقلت المجلة الفرنسية عن مدير المحفظة ماسيج وزنيكا قوله إن صندوق الدخل الثابت لدى شركة كويلي فرونتير ماركتس قلل من تعرضه للديون السيادية المصرية نتيجة ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد.

وخفضت شركة إدارة الأصول السويدية انكشافها على الديون السيادية المصرية بسبب ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد.

وأعربت مدير محفظة الدخل الثابت في الشركة عن ثقته في مستقبل ديون الحكومتين الكينية والغانية، لكنه باع جزءًا من ممتلكاتها في مصر.

ويشير التقرير إلى أن مخاطر التخلف عن السداد في مصر آخذة في الارتفاع، الأمر الذي دفع شركة كويلي فرونتير إلى اتخاذ تلك الخطوة تجاه الديون السيادية المصرية من أجل تجنب تلك المخاطر.

ولم تقدم الشركة أسبابًا محددة لارتفاع خطر تخلف مصر عن السداد، لكن الصعوبات الاقتصادية أو عدم الاستقرار

يمكن أن تكون من العوامل المساهمة في الوصول إلى تلك المرحلة.

الجارديان: الفلسطينيون الراغبون في مغادرة غزة يدفعون الآلاف من الرشاوى لـ «السماسرة»

(أمني وعسكري . الجارديان)

كشف تحقيق نشرته صحيفة الجارديان دفع الفلسطينيين لمبالغ تُقدر بالآلاف وذلك للخروج من غزة عبر معبر رفح الحدودي مع مصر.

وتقول الصحيفة البريطانية إن الفلسطينيين الذين يأملون في مغادرة غزة يدفعون رشاوى لسماسرة تصل قيمتها إلى 10 آلاف دولار لمساعدتهم على الخروج من المنطقة عبر مصر، وفقًا لتحقيق أجرته الصحيفة.

وتلفت الصحيفة إلى أن قلة قليلة من الفلسطينيين تمكنوا من مغادرة غزة عبر معبر رفح الحدودي، لكن أولئك الذين يحاولون إدراج أسمائهم في قائمة الأشخاص المسموح لهم بالخروج يوميًا يقولون إنهم يُطلب منهم دفع «رسوم تنسيق» كبيرة من جانب شبكة من السماسرة الذين لديهم صلات مزعومة بأجهزة المخابرات المصرية.

«الاتجار بدماء سكان غزة»

ونقلت الصحيفة عن رجل فلسطيني في الولايات المتحدة قوله إنه دفع 9000 دولار قبل ثلاثة أسابيع لإدراج زوجته وأطفاله في القائمة. وكانت الأسرة تحتمي بالمدارس منذ هجمات 7 أكتوبر. وفي يوم السفر، قيل له إن أسماء أطفاله غير مدرجة وسيتعين عليه دفع 3000 دولار إضافية. وقال إن السماسرة «يحاولون الاتجار بدماء سكان غزة».

وقال «إنه أمر محبط ومحزن للغاية». إنهم يحاولون استغلال الأشخاص الذين يعانون والذين يحاولون الخروج من الجحيم في غزة. ولم تغادر عائلته القطاع بعد.

وفقًا للأمم المتحدة، فإن 85% من سكان غزة نازحون الآن. ويحتشد معظم الناس في مدينة رفح الجنوبية حيث تدفعهم الهجمات الجوية والبرية الإسرائيلية إلى الخروج من الأجزاء الوسطى والشمالية من القطاع.

ووفقًا للصحيفة، لطالما قاومت مصر، وهي لاعب إقليمي رئيس في المفاوضات بشأن غزة، فتح معبر رفح، خوفًا من نزوح ملايين الأشخاص إلى شبه جزيرة سيناء المجاورة. وزعمت القاهرة أن التدفق قد يشكل تهديدا أمنيا. كما قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إن التدفق الجماعي للاجئين من غزة سيشكل سابقة لتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن.

شبكة سماسرة

وتشير الصحيفة إلى أن شبكة من السماسرة، مقرها القاهرة، تعمل حول حدود رفح لمساعدة الفلسطينيين على مغادرة غزة لسنوات. لكن الأسعار ارتفعت منذ بداية الحرب، من 500 دولار لكل شخص.

وتحدثت صحيفة الجارديان إلى عدد من الأشخاص الذين قيل لهم إنه سيتعين عليهم دفع ما بين 5000 دولار و 10000 دولار لكل منهم لمغادرة القطاع، مع إطلاق البعض حملات تمويل جماعي لجمع الأموال. وقيل للآخرين إن بإمكانهم المغادرة أسرع إذا دفعوا أكثر.

وتمتلئ صفحات الفيسبوك التي تقدم أخبارًا من معبر رفح بمنشورات من فلسطينيين يطلبون المساعدة لإدراجهم في القائمة.

وقال كل من جرت مقابلتهم إنهم تواصلوا مع السماسرة من خلال الاتصالات في غزة. وتُسدد المدفوعات نقدًا، أحيانًا من خلال وسطاء مقيمين في أوروبا والولايات المتحدة.

قيل لبلال بارود، وهو مواطن أمريكي من غزة، إنه سيحتاج إلى جمع 85 ألف دولار لإخراج أفراد الأسرة البالغ عددهم 11 من المنطقة، بما في ذلك خمسة أطفال دون سن الثالثة.

وقال بارود، الذي أمضى الأشهر الثلاثة الماضية في مناشدة فريق العمل بوزارة الخارجية الأمريكية لوضع والده المصاب بالسكري على قائمة الخروج: «أنا أفكر فقط في هذا الخيار لأن الحكومة الأمريكية لا ترد علي»..

وقال «أنا في هذا الوضع لأن الولايات المتحدة لا تريد مساعدة مواطنيها».

واحتجزت القوات الإسرائيلية والد بارود البالغ من العمر 70 عاما لفترة وجيزة في ديسمبر. وكان أحد مجموعة من الرجال الذين جردوا من ملابسهم الداخلية، وقُيدت أيديهم ونُقلوا إلى مكان احتجاز سري.

وحتى قبل اعتقال والده، أمضى بارود أسابيع في طلب المساعدة، وقضى ساعات على الهاتف في محاولة التواصل مع واشنطن أو السفارة الأمريكية في إسرائيل وأرسل رزمًا من المعلومات بالبريد الإلكتروني إلى وزارة الخارجية.

حددت سياسة وزارة الخارجية الأمريكية في البداية أنها ستساعد فقط المواطنين الأمريكيين على الخروج من غزة، لكنها قالت لاحقًا إنها ستوسع مساعدتها لتشمل آباء المواطنين والأشقاء الأمريكيين.

وقال: «منذ منتصف ديسمبر، لم أتلق أي رسالة بريد إلكتروني منهم، وتابعت ست مرات - لا يمكنهم التواصل إلا عبر البريد الإلكتروني. وعلى النقيض من ذلك، أرى أشخاصًا آخرين يدفعون المال للمغادرة، ويمكنهم الخروج في غضون يوم أو يومين».

وقالت وزارة الخارجية إنها غير قادرة على التعليق على الحالات الفردية، وأضاف متحدث باسمها أنه لم يكن على علم بنظام الوسيط الذي يستخدمه البعض للخروج من غزة. وأضاف المتحدث «لقد ساعدنا أكثر من 1300 مواطن أمريكي ومقيمين دائمين قانونيين في الولايات المتحدة وأفراد عائلاتهم في مغادرة غزة».

وقال مهند صبري، الخبير في شؤون سيناء ومؤلف كتاب «سيناء: عماد مصر، حياة غزة، كابوس إسرائيل» إن السماسرة «يستهدفون الأشخاص الأكثر ضعفًا».

/ moasher